

فشل مشروع أسلمة الدولة المصرية لجماعة الاخوان المسلمين بعد توليهم الحكم فترة (2011-2013)

*The failure of the project to Islamize the Egyptian state of the Muslim
Brotherhood after they assumed power period (2011-2013)*

لامية زعيمين^{*1}

Lamia Zaimen^{1*}

جامعة قسنطينة 3 صالح بوبنيدر، (الجزائر)، lamia18zaimen@gmail.com

تاريخ النشر: 2025/12/29

تاريخ القبول: 2025/10/31

تاريخ الإرسال: 2023/04/10

Abstract :

This study aims to shed light on the practical experience of the Muslim Brotherhood in governance in its hometown in Egypt, which failed in its first year. The practice reality proved that the group does not have a court mechanism for its transition from the management of the organization to the administration of the state. This is due to the absence of a specific perception of the state nature in their basic idea. Since the thoughts of its founders, Hassan al-Banna and Sayyid Qutb, who missed the practical model for achieving the Islamic state in general, and the project of Islamizing the Egyptian state in particular

Keywords: the Muslim Brotherhood, the Islamization of the Egyptian state, the organization, the thought of Hasan al-Banna and Sayyid Qutb, the separation between politics and advocacy.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على التجربة العملية لجماعة الاخوان المسلمين في الحكم بمسقط راسها مصر، التي باءت بالفشل مع اول سنة. اذ اثبتت الواقع الممارساتي ان الجماعة لا تمتلك الية محكمة لانتقالها من ادارة التنظيم الى ادارة الدولة. وذلك لغياب تصور محدد لطبيعة الدولة في فكرهم الاساسي. منذ فكر مؤسسها حسن البنا وسيد قطب، الذي غاب عنه النموذج التطبيقي لتحقيق الدولة الاسلامية عامة، ومشروع اسلمة الدولة المصرية خاصة.

الكلمات المفتاحية: الاخوان المسلمين، اسلمة الدولة المصرية، التنظيم، فكر حسن البنا وسيد قطب، الفصل بين السياسي والدعوى.

* المؤلف المرسل

1. مقدمة

يزداد النقاش احتداماً بالدول العربية، كلما طرحت قضية طبيعة الدولة وربطها أو فصلها بين الديني والسياسي. فبين اتجاه "علماني تحديثي" ممثل في قوى مدنية متمسكة بالدولة المدنية، القائمة على الحرية والمساواة والمبادرة الحرة، وبين اتجاه "إسلامي محافظ" ممثل في قوى دينية -التنظيمات الإسلامية- تحاول مسيطرة الاتجاه الأول من خلال تبنيها فكرة الدولة المدنية ذات المرجعية الإسلامية. تقف الدولة العربية أمام العديد من الإشكاليات، في مقدمتها شكل ومضمون النظام السياسي الملائم للاتجاهين، وإعادة بناء الدولة العربية، لاسيما بعد وصول كبرى التنظيمات الإسلامية مثل "الإخوان المسلمين" إلى سدّة الحكم بمصر، بعد موجة الاحتجاجات الشعبية التي عرفتتها بعض الدول العربية عام 2011، وأدت إلى إسقاط رأس النظام السياسي القائم آنذاك في القليل منها، وعدم قدرتها برئاسة محمد مرسي المنتخب بأغلبية مصرية، على تشكيل نظام سياسي بديل عن النموذج الشمولي المنبوذ لدى جل التوجهات الفكرية والسياسية بما فيها التنظيمات الإسلامية .

سنة الحكم الإخواني لمصر، اعتبرت الاختبار الاجرائي الأول والحقيقي لجماعة الإخوان المسلمين والمحك العملي الكفيل بتقويم مدى صدق سعيهم إلى إقامة دولة مدنية ذات مرجعية إسلامية، عن طريق توظيفهم للديمقراطية. حيث نقلهم هذا الاختبار من المعارضة إلى الحكم، وأخرجهم من المسلمات الأيديولوجية إلى فضاء التسليم بالواقع والتفاعل المباشر مع جمهور المحكومين. فكانت النتيجة اخفاق سياسي تاريخي وفشل لمشروع امتدت جذوره الى ما بعد سقوط الدولة العثمانية.

من هنا نطرح التساؤل التالي: لمّ تعارض وصول الإخوان المسلمين إلى الحكم مع مشروعهم "أسلمة الدولة المصرية"؟ محاولين الإجابة عنه، من خلال اختبارنا لصحة أو

خطأ الفرضية القائلة بـ إذا كان وصول الإخوان المسلمين إلى الحكم اعتمد على مجموعة من القيم المجردة، الكامنة في فكرهم والبعيدة عن الواقع. فإن قدرتهم على تحقيق التغيير في طبيعة الدولة والمجتمع بمصر من ضئيل إلى منعدم.

يهدف البحث إلى محاولة إبراز فجوة من فجوات نظرية العمل الإسلامي، التي تهتم بإشكالية تغيير الدولة العربية في اتجاه أسلمتها، إذ اثبتتها التجربة العملية من خلال وصول الحركة الإخوانية بمصر -إحدى رواد تلك النظرية ومؤسسيها- إلى هرم السلطة وعدم قدرتها على إسقاطها على أرض الواقع وإحداث أي تغيير على المستوى الممارساتي.

لتحقيق هدف الدراسة اعتمدنا على تزاوج منهجين أساسيين: المنهج التاريخي في تناولنا لفكر حسن البنا وسيد قطب، وهما يعدان الممثلان للبيئة الأساسية في تفكير وتنظيم الإخوان، فضلا عن الاستشهاد ببعض الوقائع التاريخية واستخدامها لتفسير بعض الدوافع المسؤولة عن تصرفات الإخوان في الحكم. ومنهج دراسة الحالة الذي استهدفنا من خلاله تجربة الإخوان المسلمين في الحكم بمصر، حيث ساعدنا على التعرف على مختلف جوانب تجربتهم في الحكم واستنتاج تداعيات هذه التجربة.

2. الدولة في تصور الإخوان المسلمين

ما هو الطريق لقيام دولة ومجتمع اسلامي؟ إنه التساؤل الذي فكر فيه تنظيم الإخوان بمصر منذ مؤسسها حسن البنا، وصولا إلى المؤثر الأكبر في الفكر الإسلامي المعاصر سيد قطب الذي قدم إجابته عبر كتابه "معالم في الطريق". وعلى الرغم من أن كلا المفكرين ينتميان إلى نفس الظرفية التاريخية والجيل المؤمن بضرورة الانتقال إلى مرحلة جديدة تقوم على العمل السياسي الإسلامي المنظم بشكل حركي. إلا أنهما اختلفا في المنهج المتبع في ذلك. وتصور كل منهما للنظام السياسي الصالح، من ناحية الحكم وشكل

الدولة والمجتمع الإسلاميين المرجوين من التغيير والاصلاح. ولأن فكر البنا وقطب هو المرجع الأساسي لجل الحركات الإسلامية بالوطن العربي عامة، وحركة الإخوان المسلمين خاصة، لا بد من التطرق إلى تصوراتهما حول الدولة والمجتمع الإسلاميين المرجو تحقيقهما، وبالتالي نظام الحكم الصالح لدولة مصر.

1.2 نظام الحكم عند حسن البنا (مؤسس جماعة الإخوان المسلمين) :

حسن أحمد عبد الرحمن محمد البنا (14 أكتوبر 1906 - 12 فبراير 1949)، الإمام الشهيد كما يلقب في أدبيات الإخوان. أسس حركة الإخوان المسلمين وهو ابن الثالثة والعشرون من عمره، حيث جعل منه تنظيم قائم على مركزية صارمة يحتل فيه المرشد العام دور القيادة والزعامة التي لا تناقش، إلى جانب مكتب الارشاد الذي يعمل بجانبه وتحت سلطته، علاوة على النظام الخاص أو الجهاز السري المسلح الذي شكل الذراع الضاربة للتنظيم¹ (اعراب، 2010، صفحة 43). أما من الناحية الفكرية فعلى الرغم من أن حسن البنا كان تلميذا للعلامة البارز الشيخ محمد رشيد رضا -من رواد الدعوة السلفية الأصلحية-، إلا أن فكره السياسي لم يكن امتدادا للاتجاه السلفي التقليدي لعصر النهضة الداعي إلى نظام الخلافة بمتته النصي وصورته التاريخية، بل قدم تصورا جديدا اعتبر تطورا لتعادل القوة في المسألة السياسية، ونقلها إلى مستوى جديد أدخل العقل الإسلامي في مساحات التفكير الفعال. فضلا عن إدخاله تعديل في مفهوم الجماعة الإسلامية التي عرفت تحولات عميقة في دول ما بعد الاستقلال خاصة في مسألة التحول بين "المجتمع الإسلامي" و"الجماعة الإسلامية"² (ابو طه، 2016، الصفحات 178-179). إلى جانب إنتاجه الكتابي الذي ترك فيه نصوصا مفتاحية لرؤيته، ورؤية "الإخوان المسلمين" لصورة الدولة في الإسلام ومفهومها. تلك الرؤية التي ساهمت بشكل تأسيسي في العصر الحديث في جدل الدين والدولة لدى عموم المفكرين وعموم الحركات السلامية.

1.1.2 ضرورة الدولة وشكل الحكومة عند البناء: " أعلم أن الشريعة أصل، والملك حارس، وما لا أصل له فمهدوم، وما لا حارس له فضائع". باستشهاده قول الإمام الغزالي هذا، يؤكد البناء بأن سبب ضياع الدين هو زوال سلطته السياسية. وأن القول بأن الدين لا يعارض السياسة، أو أن السياسية ليست من مباحثه، فقد ظلم علمه بهذا الإسلام³ (ابو طه، 2016، صفحة 174). لأن الإسلام لا يقر الفوضى، ولا يدع الجماعة بلا إمام. ولأن صفة الشمولية أساسية في الإسلام، فإن علاقة الدين بالسياسية هي "الأصل الأساسي" الذي تم تضييعه، وأول الأخطاء التي وقع فيها المشرعين من قبل هو نسيان هذا الأصل، ومن تم الفصل العملي للدين عن السياسية. فدعوى الفصل "العلمانية" هي أول الوهن وأصل الفساد. فالإسلام بلا سلطة سياسية معرض للضياع وذهاب أثره في الحياة، والسلطة السياسية هي التي تقر سلطان الدين وتنفذ أحكامه، فهي بمثابة الحارس له. بالمقابل أنزل البناء "الحكم"، و"الحكومة" منزلة الضرورة الاجتماعية، حيث يرى في هذه الأخيرة قاعدة من قواعد النظام الاجتماعي التي جاء بها الناس. فالحاجة إلى الدولة وفق تصوره هي ضرورية وواجبة، لأنها تحول دون وقوع الفوضى، وموحدة للجماعة، وفارضة للنظام⁴ (ابو طه، 2016، صفحة 175). وعليه، غدا شعار "الإسلام دين ودولة" شعار جماعة الإخوان المسلمين، ومسلمة ثابتة لا تغادر موقفهم في جل كتاباتهم.

إن المتأمل في خطاب البناء، يرى أنه نادرا ما كان يستعمل مصطلح "الدولة الإسلامية" و"الخلافة الإسلامية"، لوصف النظام السياسي الملائم لبلاد المسلمين. وإنما كان يستعمل مصطلحات: الحكم، نظام الحكم، الحكومة في الإسلام. فالدولة عنده من ناحية المفهوم تقترب إلى الحكومة، بوصفها مجموعة من القيادات والأفراد الذين يتولون مواقع اتخاذ القرار وسلطاته في النظام السياسي. كما أنه عند تصوره لنظام الحكم في الإسلام، لا يتحدث عن شكله ومسماه، بل يؤكد على مضمونه. فالإسلام لا يتدخل في تفاصيل الحياة وجزئياتها، خاصة الشؤون الدنيوية البحتة. أما في الشأن السياسي فهو يضع القواعد

الكلية التي ترشد الناس إلى الطريق العملية والسير في حدودها. فحسب البنا نظام الحكم في الإسلام لا يعنيه الأشكال ولا الأسماء متى تحققت هذه القواعد الأساسية، التي لا يكون الحكم صالحا بدونها، ومتى طبقت تطبيقا يحفظ التوازن بينها، ولا يجعل بعضها يطعن على بعض⁵ (ابو طه، 2016، صفحة 190).

وفقا لتصور البنا يقوم نظام الحكم في الإسلام على ثلاثة قواعد رئيسة هي:

أ- **مسؤولية الحاكم:** حيث يكون الحاكم مسؤول بين أيدي الله وبين الناس، وهو أجبر لهم وعامل لديهم. والعلاقة بين الناس (الأمة) والحاكم علاقة "تعاقد" على رعاية المصالح العامة من قبل الحاكم، فإن أحسن فله أجره وإن أساء فعليه عقابه. وفقا لهذا، يسعى البنا في دولته المنشودة إلى سحب الصلاحيات كلها من يد الحاكم (رئيس الدولة) منها للطغيان والاستبداد⁶ (البنا ، 1984، صفحة 351).

ب- **وحدة الأمة:** يقصد بالأمة جمهور الناخبين في القطر الواحد الذي ينصب الحاكم المسلم. وتعتبر الوحدة هنا على صفة الأخوة التي جمع الإسلام القلوب عليها، واعتبرها أصل من أصول الإيمان لا يتم إلا بها ولا يتحقق الا بوجودها. لكن البنا يؤكد أن هذه الوحدة لا تحول دون الخلاف وحرية الرأي. فالاخلاف في الفروع لا يستوجب الخصومة والبغضاء، ويحل بالدليل وإن غاب هذا الأخير فولي الأمر صاحب القرار هو من يرفع هذا الخلاف، لأنه عنوان وحدة الأمة ورمزها.

ج- **احترام إرادة الأمة:** من حق الأمة أن تراقب الحاكم وتحاسبه وتعزله، ومن حقها أيضا أن يشاورها، وأن يحترم رأيها، ويأخذ بالصالح من أراءها. واستشهد البنا في هذا التصور بالآيات القرآنية الدالة على الشورى. وموضحا أن الأمر هنا-احترام إرادة الأمة- لا يستدعي استئذان جميع أفراد الأمة، رافضا بذلك فكرة الاستفتاء العام المنفق عليها حديثا. معتبرا أن الإسلام اكتفى في الأحوال العادية بأهل الحل

والعقد وهم: 1- الفقهاء المجتهدون، 2- أهل الخبرة في الشؤون العامة، 3- من لهم نوع رئاسة أو قيادة في الناس (زعماء البيوت والأسر، شيوخ القبائل وزعماء المجموعات)⁷ (عفان، 2026، صفحة 02).

من هنا يتضح أن نموذج البنا للحكومة الإسلامية يميل إلى الديمقراطية، ويكون من خلال الأخذ بالنظام البرلماني على اعتباره الأمثل لتطبيق مبدأ الشورى الإسلامي. لكن على الرغم من موقفه الايجابي من المبادئ الدستورية إلا أنه أبدى موقفاً آخر سلبي من التعددية الحزبية -صفة لازمة للنظم البرلمانية- واعتبرها معادية لروح الوحدة التي نص عليها القرآن. من جانب آخر يختلف مفهوم البنا للتمثيل النيابي عن نظيره في المفهوم الديمقراطي التقليدي. فمبدأ احترام إرادة الأمة، لا يتم عن طريق انتخاب عام وشامل، فعضوية أهل الحل والعقد الممثلون للأمة وإرادتها محدودة، ولا تحتاج لعملية انتخابية. وهذا الأمر منافي لمبدأ الانتخاب لأنه يحدد نتائجه مسبقاً. بالتالي فمفهوم القيادة عند البنا، ومنه الإخوان المسلمون يقترب إلى مفهوم النخبة أو ما يسمى لديهم بـ "الطليعة".

2.1.2 المسار المخطط له (غاية جماعة الإخوان المسلمين في فكر البنا): في رسالة من رسائل البنا-رسالة بين الأمس واليوم- وتحت عنوان "دعوتنا دعوة البعث والانقاذ"، يقول في رؤيته لدور جماعة الإخوان المسلمين: "أذكر دائماً أن لكم هدفين أساسيين:

1- أن يتحرر الوطن الإسلامي من كل سلطان أجنبي، وذلك حق طبيعي لكل إنسان، لا ينكره إلا ظالم جائر أو مستبد قاهر.

2- أن تقوم في هذا الوطن الحر دولة إسلامية حرة تعمل بأحكام الإسلام وتطبق نظامه الاجتماعي... وما لم تقم هذه الدولة فإن المسلمون جميعاً آثمون مسؤولون بين يدي الله العلي الكبير عن تقصيرهم في إقامتها وقعودهم عن إيجادها". ولأن لكل هدف وسيلة أكمل

البناء رؤيته للوسائل المتاحة لتحقيق الأهداف أعلاه في الرسالة ذاتها قائلاً: "الوسائل العامة للدعوات لا تتغير ولا تتبدل ولا تعدو هذه الأمور الثلاثة: الإيمان العميق، التكوين الدقيق، والعمل المتواصل... أيها الإخوان آمنوا بفكرتكم وتجمعوا حولها، واعملوا لها واثبتوا عليها".⁸ (البناء ، 1984، صفحة 416)

إن هذه الأقوال وغيرها، التي غالبا ما وجهت في مؤتمرات الجماعة، أو جمعت في كتاب مجموع الرسائل هي محاولة توضيح لأطروحة البناء حول مفهوم الدولة في الإسلام. تلك الأطروحة التي لم تحدد الشروط الأساسية التي أصبحت تتطلبها الدولة المعاصرة اليوم، فهي لا تتطلب بشر وأرض وحكومة فحسب. بل تخطت إلى مفاهيم كونية أعادت تعريف الدولة والإنسان والعلاقة بينهما. فالدولة اليوم تحتاج إلى اعتراف دولي يقيها شر الحصار والمقاطعات الدولية، وإلى استقرار لا يتحقق إلا بتعاقد مرض بين كل أطراف المجتمع. إضافة إلى امكانات تسيير المجتمع في مأكله وبنيتها التحتية وصحته وتعليمه. بالتالي كان تركيز مؤسس جماعة الإخوان المسلمين منصبا على تحديد هدف الجماعة ووسائل تحقيقه، غاية نشأتها ومسارها، ووضح ذلك المسار وتلك الغاية بشكل مباشر وصريح في رسالة المؤتمر السادس للجماعة قائلاً: "... أما غاية الإخوان الأسمى... أما الإصلاح الذي يريده الإخوان ويهيؤون له أنفسهم.. فهو إصلاح شامل كامل تتعاون عليه قوى الأمة جميعا، وتتجه نحوه الأمة جميعا، ويتناول كل الأوضاع القائمة بالتغيير والتبديل... والإخوان المسلمون يعملون لإمداد النظام بالحكام، ولتحيا من جديد دولة الإسلام، ولتشمل بالنفوذ هذه الأحكام، ولتقوم في الناس حكومة مسلمة، تؤيدها أمة مسلمة، تنظم حياتها شريعة مسلمة أمر الله نبيها نبيه صل الله عليه وسلم⁹ (سلطان، 2015، صفحة 228).

يؤكد البنا أن غاية الإخوان بالدرجة الأولى هو مشروع سياسي بعيد المدى، فطلب إقامة دولة اسلامية بالشكل الذي وضحه باستمرار في أقواله، يعني أن إقامة الدولة القطرية هي مرحلة أولية في الطريق إلى مشروع توسعي يقوم على توافق اجتماعي ضخم، وبيئة تغيب عنها قوة اعتراض. وهذا الأمر الذي أوقع الإخوان المسلمين بمصر فكراً وممارسة في مشكلتين كبيرتين هما: مسألة الإجماع الوطني، ومسألة القابلية الإقليمية والدولية¹⁰ (سلطان، 2015، الصفحات 231-232). فالواقع أثبت أن المسلمون بمصر، يقومون بما هو عام وشائع في الإسلام كمارسات، ولكنهم لا يشاركون البنا في فكره السياسي، ولا في تمثيل جماعته للدين. بالمقابل إن احتمالية رفض غير المسلمين لهذا المشروع الذي يحولهم إلى مواطنين من الدرجة الثانية كبيرة، بالتالي قهرهم واخضاعهم -وفق فكر البنا- ، وهذا الأمر سيقابل برفض داخلي وخارجي، ومنه يجد المشروع ذاته أمام طريق مسدود وطنياً وإقليمياً ودولياً، خاصة في عدم تناوله لوسيلة حل هذا الإشكال.

2.2 أولوية المجتمع على الدولة عند سيد قطب:

سيد قطب إبراهيم حسين الشاذلي (9 أكتوبر 1906 - 29 أغسطس 1966) مؤسس الاستبغادية المتشددة عند الإسلاميين المعاصرين، انضم لجماعة الإخوان المسلمين بعد وفاة مؤسسها حسن البنا، حيث انتخب سنة 1952 عضواً بمكتب الإرشاد للجماعة، وعين رئيساً لقسم نشر الدعوة في المركز العام للإخوان، كما تولى رئاسة تحرير جريدة "الإخوان المسلمين" سنة 1954. لكن دوره الحقيقي بدأ مع سنوات الصدام بالنظام الناصري، الذي حُلَّت فيه الجماعة وسجن فيها قطب لمدة 15 عاماً، تعرض خلالها لعزلة تامة عن العالم الخارجي وظروف يومية وحشية، إثر مشاهدته لاغتيال العشرات من الإخوان داخل مستشفى السجن. مما حوله من مفكر إسلامي معتدل إلى متشدد، حيث أسس فكره المتشدد الذي ظهر في كتبه "في ظلال القرآن"، "معالم في الطريق"، "هذا الدين

والمستقبل لهذا الدين"، القائم على شعار "حاكمية الله وجاهلية العالم"¹¹ (المصلي، 2002، صفحة 139).

1.2.2 الاستبعاد كمنهج في العمل السياسي عند سيد قطب: الحاكمية بمفهومها العام قضية يؤمن بها كل مسلم يعرف إسلامه، فهي تعني طاعة الله وحده والالتزام بأوامره، ولا طاعة ولا التزام بأمر أحد إلا بأمر الله. أما عند سيد قطب فقد انتقل مفهومها إلى سياق آخر أعاد من خلاله تعريف المجتمع المسلم والعلاقة به، فأصبحت تعني أن الحكم الكوني والتشريعي في كل مجالات الحياة حق لله، وأي منازعة له في الأمر تجعل المرء في حالة جاهلية¹² (علي، 2018).

يرى قطب في القوانين الإلهية الكونية المستمدة من القرآن الكريم، مصدر كل أنواع الحريات والعلاقات. والدولة والمؤسسات المدنية والأفراد يستطيعون تقنين بعض المواد القانونية حسب الحاجة. فطاعة ولي الأمر أو الدولة غير مطلقة، فللجماعة حق الثورة على الحكم عند انتهاكه للنصوص الشرعية، فالمشروعية لله وحده وللجماعة حق ممارستها كحق وواجب، ومن ثم تستمد سلطة الدولة من سلطة الجماعة، النابعة من القبول الشعبي الحر الذي يشرع مؤسسات الدولة الاجتماعية والسياسية والفكرية¹³ (المصلي، 2002، صفحة 140).

إن فكرة احترام خيارات الجماعة عند قطب، يؤدي بنا إلى الاعتقاد بقبوله للحكم الديمقراطي. لكن عند التعمق في دراسة فكره، يتضح أن فكره يقوم على مبدأ استبعاد أي نظام سياسي متعدد الأحزاب خاصة ذو المنحى الليبرالي الديمقراطي. فالحرية عنده تخضع للمصالح الاجتماعية العامة-وحدة المجتمع والأمة والدولة- التي تحدد المصالح الفردية والاجتماعية والسياسية خاصة، فهي تنكر على سبيل المثال أحقية أي نخبة عسكرية أو مدنية في الحكم، كما تمنع الاحتكار الاقتصادي من منطلق أن قاعدة السلام

الاجتماعي تقوم على تحويل المصالح الشخصية إلى مصالح عامة تخدم توجهات أيديولوجية وحدوية عامة¹⁴ (المصلي، 2002، صفحة 141). كما يستثني قطب كل الأنظمة الحزبية، تعددية كانت أم أحادية، من أي مشروعية سياسية ويستبدلها بما يسميه "الطليعة الدينية" التي تمثل الأيديولوجية الإسلامية، وتعمل على تخليص المجتمع من الجاهلية. فهو لا يؤمن بوجود أنظمة وتجمعات بشرية شرعية غير مؤسسة على الإسلام، ويحدد مهمة هذه الطليعة في كتابه "معالم في الطريق"، بالسير على خط اسلامي استيعادي، لا يساوم ولا يهادن الأيديولوجيات المغايرة والمجتمعات المختلفة، وأساليب الحياة المتعددة. فالنظام الإسلامي عند قطب يسمح بانخراط مؤسسات عدة في العمل السياسي من أجل تبيان إرادة الجماعة، لكن شرط أن يتوافق مع السياق الأيديولوجي الإسلامي.

أما عن الدولة عند قطب، فهي ذات مسؤولية محدودة تقوم عند اخفاق المجتمع الصالح المؤسس على العدالة والسلام والأمن والتضامن في القيام بواجباته، على رأسها التضامن، وهو الواجب الديني الخاص بالمجتمع كله، والذي يتحول إلى مسؤولية سياسية للدولة يشمل التكافل على تأمين التربية والصحة وإيجاد الوظائف. لذلك، يفضي هذا الاخفاق إلى إعطاء الدولة السلطة في التحكم بالمجتمع¹⁵ (المصلي، 2002، صفحة 143).

2.2.2 الجهاد كأداة لتغيير وإقامة الوجود الإسلامي عند القطبيين: إلى جانب مفهومي الجاهلية والحاكمية، اللذان مثلاً أهم خصائص المنهاج الإسلامي عند سيد قطب. نجد مفهوم الجهاد الذي أعاد له قطب مكانته في مجال الدعوة الإسلامية، باعتباره الأداة الأساسية لتحقيق الإصلاح المرجو وإقامة الوجود الإسلامي مجتمعاً ودولة، لتصبح هذه المفاهيم اللبنة الأساسية في قيام معظم الجماعات الإسلامية المتشددة في العالم العربي، وبخاصة في مصر. سنذكر في هذا السياق أمثلة عن أشهرها التي تأسست على يد قادة

التشدد الفكري: "جماعة التكفير والهجرة" أسسها شكري مصطفى الذي سجن مع قطب واعتق فكرة الطليعة.

كان يرى في الحكومة المصرية كافرة منتهكة لحاكمية الله لأنها تقاد من طرف مجموعة تؤمن بفلسفة وأفكار غير مستمدة من النصوص القرآنية والنبوية، كما يرى بضرورة هجرة المجتمع المصري لتأسيس مجتمع إسلامي، واعتبر هذه الهجرة فريضة دينية. "جماعة الجهاد"¹⁶ (اعراب، 2010، صفحة 63) خلافا لسابقتها اعتبرت حكم التكفير والجاهلية ينطبق على الطبقة الحاكمة فقط، ومبدأ الجهاد أساس خطابها وهو مستمد من عنوان كتاب "الفريضة الغائبة" لمحمد بن عبد السلام فرج، الذي يرى أن الدولة الإسلامية لن تقوم إلا بمقاتلة الحكام الذين يطبقون أحكام الكفر، لتنتهي هذه الجماعة إلى إباحة دم كل الذين يحكمون بغير شرع الله، وذلك باعتمادهم أسلوب الاغتيالات والأمثلة عديدة منها: وزير الأوقاف المصري عام 1977، الرئيس المصري أنور السادات عام 1981، رئيس مجلس الشعب رفعت محجوب عام 1990، رؤوف خيرت مسؤول مكافحة التطرف الديني بجهاز مباحث أمن الدولة عام 1994، استهداف الرئيس حسني مبارك بأديس أبابا عام (جمعة، 2018)، 1995. الجماعة الإسلامية: اعتبرت فرع من سابقتها-جماعة الجهاد-، مؤسسها عمر عبد الرحمن الذي حكم عليه في قضية تفجير مركز التجارة العالمي بنيويورك 1993، وهنا يتضح أن التيار القطبي الذي تبنى اختيار الجهاد والعنف كأسلوب للتغيير تخطى الحدود المكانية، حيث كان لهذه الجماعات الإسلامية علاقة قوية مع مثيلاتها خارج مصر بواسطة رموز رائدة داخل شبكتها الدولية. فأسامة بلادن، أيمن الظواهري، عبد الله يوسف عزام، المؤسسون الثلاثة لتنظيم القاعدة هم من مؤيدي كتابات سيد قطب، حيث شكلت الأساس الضمني المسوغ لاستخدام العنف على الصعيدين الداخلي والخارجي.

نشير إلى أن النشاط الجهادي لهذه الجماعات لم يعد موجه في مطلع القرن الواحد والعشرين للنخبة الحاكمة الجاهلة، بل تعدى ليشمل المفكرين والسياسيين الأجانب، والأقليات الدينية كالأقباط. حيث أصبحت غالبيتها تستمد فكرها ومنهجها من مواقع شبكة الإنترنت مع الحفاظ على أسلوب العمل المسلح وسياسة الاغتيالات المستمدة من خطابات جماعتي الجهاد والإسلامية كان من أبرزها: تفجيرات الأزهر والسيدة عائشة في 2005، وتفجيرات الحسين في 2009. كما تميزت هذه التنظيمات بقدر كبير من الجاهزية في شبه جزيرة سيناء، وهي التي نفذت تفجيرات شرم الشيخ، وتفجيرات دهب في 2006، ونسبت هذه العمليات إلى تنظيم عرف باسم "التوحيد والجهاد"¹⁷ (اديب، 2018).

إن التحول الخطير للاتجاه الراديكالي المسلح، عرف بعد 30 جوان 2013 عقب الإطاحة بالرئيس الإخواني محمد مرسي. بإنشاء ميلشيات عسكرية مسلحة منها "حسم"، "لواء الثورة"، "المقاومة الشعبية" وتركزت عمليات هذه الجماعات على الشرطة الداخلية والقوات المسلحة، حيث تم اغتيال حوالي 90 شرطي. إضافة إلى اغتيال رئيس مباحث مركز شرطة طامية بالفيوم، الرائد محمود عبد الحميد، وإصابة إثنين من مرافقيه. ومحاولة اغتيال النائب العام المساعد زكريا عبد العزيز، ورئيس محكمة جنايات القاهرة أحمد أبو الفتوح، إضافة إلى المفتي السابق علي جمعة، الذي وصفته الحركة بـ "شيخ النفاق والفتنة النتن". وقد كانت أغلب هذه المحاولات والاغتيالات منتصف عام 2016¹⁸ (جمعة، 2018). كما نجد أيضا "أنصار بيت المقدس" "أجناد مصر" "أكناف بيت المقدس"، وقد عرفت هذه الأخيرة خاصة أجناد مصر، بعدم تأييدها لفكرة تأسيس خلافة عالمية تضم الأمة الإسلامية، بل اعترفت بمصر كدولة قومية مستقلة ينبغي أن تتحول إلى "دولة إسلامية". وبالتالي، ركز "أجناد مصر" على النظام المصري الحالي بوصفه العدو الرئيس، وعمل على تنفيذ عمليات في محافظة الجيزة، مستهدفا عناصر ومركبات الشرطة. فعلى

الرغم من أن الخط العام لهذه الجماعة كان يعبر بوضوح عن الأيديولوجية السلفية الجهادية، إلا أنه لم يمارس التكفير، بمعنى أنه خلافاً لغيره من الجماعات السلفية الجهادية، ظلت تدعو إلى "القصاص والثأر"، في إطار الخط العام نفسه الذي يسير عليه الإخوان المسلمون المتبنين لأفكار البنا¹⁹ (أديب، 2018).

3. علاقة الإخوان المسلمين بالدولة المصرية

1.3 استراتيجية الإخوان في التعامل مع الدولة قبل 2011:

يجمع أغلبية الباحثين والدارسين لحركة الإخوان المسلمين على وجود مرحلتين أساسيتين في تاريخها ومسارها، متعلقتين بنظام الحكم المصري وهما: أولاً، العهد الملكي (1928-1952) وعرف هذا العهد ثلاثة مراحل ثانوية هي: مرحلة التأسيس (1937-1928)، مرحلة التأسيس (1937-1948)، مرحلة البناء (1949-1952). ثانياً العهد الجمهوري ويقسم إلى المرحلة الناصرية، والمرحلة الساداتية، ومرحلة حسني مبارك، إلى تولي الحركة الحكم وحلها سنة 2013. عبر هذه المسيرة التاريخية كانت علاقة الإخوان في أغلب الفترات علاقة صراعية مع النظم السياسية القائمة، وخاصة مع النظام الجمهوري، حيث اقتصت بقسوة في عصر عبد الناصر بعد محاولة فردية من بعض الإخوان لاغتياله عام 1954، وتم القضاء على تنظيم سيد قطب باعتقالات 1965، وتصالح الرئيس السادات جزئياً مع الإخوان، ولكنه عاد وأبعدهم في اعتقالات 1981.

أما عهد مبارك، فقد عرف في بداياته تعهداً بتأسيس عصر جديد للديمقراطية بمصر، وبدا بتخفيف القيود عن حرية التعبير والصحافة، مما سمح بظهور علماء الدين على شاشات التلفزيون للحوار والمناقشة أو الطعن في مصداقية الحركات الإسلامية المتطرفة واختلاف أيديولوجياتها. ولقد كانت حركة الإخوان المسلمين أول وأكبر المستفيدين من هذا الانفتاح، إذ أصبحت من الجهات الفاعلة في إحداث التغيير الاجتماعي

في المجتمع المدني المصري، من خلال إدارتها للمدارس والعيادات والمستشفيات ودور الرعاية، ومراكز الشباب، كما قدموا المساعدات القانونية والخدمات الاجتماعية المختلفة. إلى جانب ذلك أنشأت الجماعة مؤسسات مالية خاصة مثال: البنوك وشركات التأمين الإسلامية، التي اعتبرت كبديل عن المؤسسات والخدمات الحكومية، وقدمت نقدا غير مباشر لفشل الحكومة والقطاع العام، وعجزهما عن توفير الخدمات الكافية للمواطنين الفقراء والطبقات الوسطى والدنيا من المجتمع²⁰ (احمد، 2016، صفحة 222).

على صعيد آخر انتشرت جماعة الإخوان المسلمين في انتخابات النقابات الطلابية في الجامعات المصرية، فضلا عن النقابات المهنية (المحاميين، المهندسين، المعلمين، الصحفيين) الذي اعتبر انجذابها للجماعة أكبر نجاح لها، ومكّنها من تعويض حرمانها من الوصول إلى الساحة السياسية، بجعل تلك النقابات المهنية المؤسسات الأكثر حيوية في المجتمع المدني المصري، ومنه تشكيل المعارضة الوحيدة ذات المصداقية. إثر ذلك قررت الجماعة توسيع تأثيرها في المجتمع بخوض الانتخابات على الرغم من عدم قانونيتها ومنعها من المنافسة كحزب سياسي. فلجأت إلى التحالفات الحزبية المختلفة وشكلت تحالفا إسلاميا مع الليبراليين وحزب العمال الاشتراكي، وزادت قوتها البرلمانية من خلال المقاعد البرلمانية التي كانت تزداد مع كل انتخاب، وتمكن الناشطون الإسلاميون المعتدلون من توجيه انتقاداتهم ومطالبهم في سياق الدعوة إلى المزيد من التحول الديمقراطي والتمثيل السياسي والعدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان²¹ (اسبوزتيو، سون تمارا، و قول جون ، 2019، صفحة 313). في مقابل المسار السياسي الناجح للجماعة، كانت الحركات الإسلامية المتطرفة في القاهرة ومختلف محافظات تتحرك بكل عنف لأجل قيام ثورة إسلامية، عن طريق زعزعة الاستقرارين الاقتصادي والسياسي المصريين، والاطاحة بنظام مبارك. فركزت على هجوم السياح الأجانب، وقتل المسيحيين الاقباط، والمسؤولين الحكوميين، وعناصر الشرطة والأمن. كما نفذوا تفجيرات في البنوك

والمباني الحكومية، وكان الهجوم الأكثر دموية سنة 1997 بالأقصر أين قتل أكثر من 60 شخص أغلبيتهم من السياح الأجانب، ليقوم النظام الحاكم- آنذاك- بطمس الخطوط الفاصلة بين الإسلاميين المعتدلين أصحاب المسار السياسي والمتطرفين ذو التوجه المسلح. واستخدم كل أنواع المضايقات من اعتقال وتعذيب لسحق الجماعة المتطرفة، والحد من القوة المتنامية لجماعة الإخوان المسلمين على الصعيد السياسي، في مقدمتها قانون الطوارئ الذي يتيح الاعتقال التعسفي لمدة ستة أشهر دون توجيه أي تهمة، إلى جانب المحاكمات العسكرية ومحاكمات أمن الدولة التي تحرم المحكوم من أي حق استئناف، فضلا عن أحكام الاعدام. من جانب آخر أصدرت الحكومة المصرية قانونا يهدف إلى الحد من نجاح أعضاء الإخوان في انتخابات النقابات المهنية، كما تعرض أولئك الموجودين بالجامعات إلى مراقبة صارمة وأزيلت أسماؤهم من قائمة المرشحين في صناديق الاقتراع. كما أقر مجلس الشعب قانونا تعليميا بإلغاء حق الأساتذة المصريين من انتخاب عمداء كلياتهم، ومنح رؤساء الجامعة سلطة تعيينهم، وهو الأمر الذي اعتبر خطوة من الحكومة للقضاء على فرص الإخوان في الحصول على أي مناصب رئاسية. رغم ذلك استمرت الجماعة في العمل السياسي بدفعها بمرشحين مستقلين في الانتخابات البرلمانية²². (تمام، 2013، صفحة 152)

اتخذ مكتب الارشاد وهو أعلى كيان تنفيذي في جماعة الإخوان المسلمين سنة 2004 قرارا عرف باسم "اعلان الهوية"، بمعنى أن الأعضاء المنتسبون للجماعة يمكنهم التصريح بأسمائهم الحقيقية بدلا عن تلك المستعارة، على سبيل المثال: كان طلاب الجامعة من الجماعة يطلقون على أنفسهم "طلاب التيار الإسلامي"، لأجل خلق انطباع لدى السلطات المصرية بتراجع الطموح السياسي للجماعة، لكن بعد إعلان الهوية أصبحت الكتيبات التي كان ينشرها أولئك الطلاب تحمل توقيع "طلاب الإخوان المسلمين". كما شهدت نهاية هذه السنة وبداية سنة 2005 مظاهرات كبيرة في شوارع القاهرة

والشرقية والاسماعلية والسويس وأسيوط والغربية وغيرها، ضد سياسات الحكومة للمطالبة بتغيير النظام، صاحبها انتقادات إقليمية ودولية بشأن التقدم المحدود في التحرر السياسي. على إثرها أعلن مبارك إجراء انتخابات رئاسية مباشرة ومتعددة لأول مرة، وأعيد فيها انتخابه لفترة خامسة بنسبة 88.6% من الأصوات، مقابل 8% لمنافسه أيمن نور الذي أعتقل بعد الانتخابات بسبب مزاعم التزوير، ليسمح بعدها مبارك بترشح حوالي 140 من أعضاء الإخوان في الانتخابات البرلمانية لتفادي اتهام النظام بنمط الاستبدادية الانتخابية، غير أن النتيجة كانت مذهلة، إذ فاز الإخوان المسلمين مع غيرهم من الإسلاميين بنسبة 40%، حصلت الجماعة على 20% منها وبرزت كأكبر كتلة معارضة بعدد غير مسبوق من المقاعد بلغ 88 مقعد، أي ما يعادل خمس مقاعد البرلمان²³. (تمام ، تحولات الإخوان المسلمين: تفكك الايديولوجيا ونهاية التنظيم، 2010، صفحة 138)

قام النظام بتأجيل الانتخابات المحلية التي كان متوقعا فوز الإخوان المسلمين فيها، وتعرضت لأقصى حملة قمع منذ الستينيات، فقامت حكومة مبارك بحظر إنشاء أي حزب على أساس ديني، وسن قوانين مفصلة تعيق الترشح المستقل في أي انتخابات مقبلة إلى جانب إغلاق الشركات المملوكة لها واعتقلت حوالي 250 من الإخوان من بينهم 30 قيادي أبرزهم خيرت الشاطر الذي كان ينظر إليه أنه العقل المدبر لفوز الجماعة في الانتخابات.

سنة 2010، كانت النتيجة الملموسة لانعدام أي شكل من أشكال التحرر السياسي بمصر. خاصة بعد انتخابات نوفمبر التي أثارت انتقادات محلية ودولية واسعة بسبب سحق الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم لأي معارضة، حيث فاز بنسبة 90% من مقاعد الجولة الأولى، بالمقابل عجزت جماعة الإخوان المسلمين بالفوز بمقعد واحد فقط لتتسحب إلى جانب حزب الوفد من انتخابات الإعادة احتجاجا على ما حدث.

يتضح إذن، إن جماعة الإخوان المسلمين، ركزت في علاقتها بالنظام المصري- خاصة مبارك- قبل احتجاجات 2011 التي أسفرت عن سقوط رئيسه ورموزه، على التوجه العملي من خلال الحضور في العملية السياسية باتباع استراتيجية تحدي للنظام، لدرجة التهديد بالعصيان المدني، إلى جانب تعاونها مع القوى السياسية ذات التوجهات الأيديولوجية المختلفة، بهدف إطلاق جبهات إصلاحية متعددة للوضع القائم. بالمقابل استمرت الاعتقالات والقمع خلال السنوات الأخيرة لحكم مبارك، لمنع الحركة من التحول إلى خطر حقيقي على هيمنة النظام الحاكم²⁴. (اسبوزنيو، سون تمارا، و قول جون، 2019، صفحة 316)

2.3 استراتيجية الإخوان المسلمين في إدارة الدولة المصرية:

1.2.3 تصدر المرحلة الانتقالية الاولى والسيطرة على الحكم: على الرغم من أن جماعة الإخوان المسلمين، كانت من أبرز المشاركين في الحراك السياسي المعارض الذي بدأت بواده بمصر عام 2005، بداية بمشاركتها فيما سمي بمظاهرات الإصلاح التي دعت لها حركة "كفاية" 2008، إلى جانب مساهمتها في تأسيس "الجمعية الوطنية للتغيير" 14 فبراير 2010. إلا أن تعاملها مع احتجاجات 25 يناير 2011 اتسم بالمشاركة غير العلنية وبشيء من البطء، ويمكن إرجاع ذلك إلى عاملين أساسيين هما:

أ- الحذر الفطري العام اتجاه أي تغيير على الساحة السياسية: وهي سمة متعلقة بالتنظيم الإخواني ناتجة عن التجارب المختلفة للتنظيم مع الضغوطات الأمنية، وارتفاع سقف المواجهات ومحاولات الاستئصال من طرف النظام الحاكم.

لقد تجلّى الحذر الفطري للإخوان في انتقال خياراتهم وقراراتهم تدريجياً من الرفض الداخلي للتعاطي مع دعوات التظاهر في 25 يناير، ثم السماح لبعض رموزهم بالمشاركة مع الجمعية الوطنية للتغيير في الاحتجاج أمام دار القضاء العالي، ثم إعطاء الحرية لأعضائهم بالمشاركة في أي فاعليات احتجاجية في هذا اليوم، وبلغ الحذر ذروته

مساء يوم 25 يناير، حيث تصاعدت التهديدات الأمنية القمعية، وفي الوقت ذاته زاد التجاوب الشعبي الكبير مع التظاهرات الاحتجاجية ودعوات إسقاط النظام، وبات الإخوان في حاجة إلى الخروج من هذا الحذر، واتخاذ موقف واضح من الثورة. انتهى الأمر بحسبهم لقرار المشاركة في الاحتجاجات المتصاعدة ضد النظام منذ يوم 26 يناير بكل قوة التنظيم وتشكيلاته ولجانه وكوادره، ودعم هذا التوجه قوة الاحتجاجات في جمعة الغضب يوم 28 يناير وانهيار المؤسسة الأمنية، ووصفت الجماعة في بيانها يوم 29 يناير ما حدث أنه ثورة شعبية سلمية²⁵ (فتحي ، 2019، صفحة 17).

ب- الإصلاح ما استطاعت إلى ذلك سبيلا (لا تغيير بالثورة): هو عامل لا يقل أهمية عن الحذر الفطري للإخوان، وهو سيادة تصور داخلي لدى قياداتهم، والأدبيات والرسائل الإخوانية المتداولة، أن الجماعة لا تسعى إلى التغيير بالثورة، وإنما تريد الإصلاح ما استطاعت إلى ذلك سبيلا، وسادت فكرة التغيير المجتمعي الذي سيحدث تلقائيا، وزاد الاستشهاد بما قاله حسن البنا في إحدى رسائله "وأما الثورة فلا يفكر الإخوان المسلمون فيها، ولا يعتمدون عليها، ولا يؤمنون بنفعها ونتائجها، وإن كانوا يصارحون كل حكومة في مصر بأن الحال إذا دامت على هذا المنوال، ولم يفكر أولو الأمر في إصلاح عاجل وعلاج سريع لهذا المشاكل، فسيؤدي ذلك حتما إلى ثورة ليست من عمل الإخوان المسلمين، ولا من دعوتهم، ولكن من ضغط الظروف ومقتضيات الأحوال، وإهمال مرافق الإصلاح"²⁶ (فتحي ، 2019، صفحة 18).

دعم الإخوان خارطة الطريق المعلنة للمرحلة الانتقالية والمتعلقة بتعديلات محدودة على الدستور تمهد لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، وما يتعلق بمدة الولاية الدستورية، وآليات الانتخاب، والإشراف القضائي على الانتخابات، وآليات الطعن، والجهة المخولة بذلك، ومن يحق له الدعوة لإجراء تعديلات دستورية، ويصدر الإخوان

بتقلهم التنظيمي دعم خارطة الطريق دون حدوث توافق كبير عليها. ثم سعوا بعد تأسيسهم لحزب "الحرية والعدالة" مع حزب الوفد في جوان 2011، لتأسيس "التحالف الديمقراطي من أجل مصر" من أجل التوافق والتنسيق لانتخابات مجلس الشعب. لكن سرعان ما أصبح تحالفاً هشاً على غير ما تمناه الإخوان وانسحب منه حزب الوفد في أكتوبر 2011. مع غياب القدرة السياسية على صناعة توافق واسع في انتخابات مجلس الشعب فاز الإخوان فيها بنسبة 48 ٪ من مقاعد مجلس الشعب، وبنسبة 58 ٪ من مقاعد مجلس الشورى، وتم انتخاب الدكتور محمد سعد الكتاتني- أمين عام حزب الحرية والعدالة - رئيساً لمجلس الشعب، وانتخاب أحمد فهمي -عضو جماعة الإخوان- رئيساً لمجلس الشورى بالتزكية، وأخيراً في 24 جوان 2012 أعلنت نتائج الانتخابات الرئاسية بفوز الدكتور محمد مرسي بمنصب الرئيس في جولة الإعادة بنسبة 51.7 ٪ على منافسه الفريق أحمد شفيق الحاصل على نسبة 48.27 ٪. ليفوز بذلك أول رئيس مدني منتخب بمصر، وتتجح حركة الإخوان المسلمين في الوصول إلى منصة الحكم بعد 84 عاماً من تأسيسها²⁷ (نصار ، التجربة السياسية للإخوان المسلمين في مصر بعد ثورة يناير الدور التأثير وافاق المستقبل، 2017، صفحة 147).

2.2.3. تداخل الأدوار في إدارة الإخوان للدولة المصرية (جدلية الحزب السياسي/الجماعة الدعائية): كانت أولوية الجماعة على الحزب واضحة منذ تأسيس حزب الحرية والعدالة، الذي كان بقرار من مجلس شورى تنظيم الإخوان، كذلك تحديد رئيس الحزب ووكيل مؤسسيه، كما قامت لاحقاً المكاتب الإدارية ومجالس شورى بعض المحافظات بتحديد أمين الحزب في المحافظة ومكتبه التنفيذي. على الرغم من تواجد أعضاء في الحزب من خارج التنظيم الإخواني، وقيام التنظيم بفصل هياكل الحزب العليا عنه إدارياً، وتنصيب قيادات منفصلة للحزب. لكن الممارسة الفعلية وضحت ازدواجية في القيادات، حيث يكون

مسؤول الجماعة هو مسؤول الحزب، على الرغم من تصريحات العديد من قيادات الإخوان بأن الحزب يعمل بشكل مستقل ماديا وإداريا عن الجماعة. إلا أن الواقع أحدث تداخل شديد بين الجماعة والحزب الذي بات حزبا لها ليس حزبا تأسس من خلالها، فضلا عن استمرار التصعيد في عضوية الحزب العاملة على أساس موقعها من الجماعة، فارتقاء العضو في الحزب يكون بمقدار ارتقاؤه في الجماعة، إذ تشترط لائحة الحزب تسجيل العضوية أولا كعضو منتسب في مدة تتراوح من ستة أشهر إلى عام، يتم فيها تقييم دورات التدريب والتثقيف السياسي، ثم يتم تقييمه لستة أشهر أخرى، فإما يصعد لمرتبة عضو عامل أو يعاد تقييمه بعد ذات المدة. ويرجع تنظيم الإخوان هكذا واقع إلى حرصه على ضمان استقرار عملية تأسيس كيان سياسي جديد دون أن يؤثر في تماسك التنظيم الداخلي، حيث يضمن وجود تناغم بين قيادة الحزب وقيادة الجماعة، فضلا عن أن يكون ذلك الكيان متنفسا لطاقت الجماعة المعطلة التي باتت ساحة جديدة للاستقطاب.²⁸ شلاطة، الاسلاميون في مصر ازمان الفكر والتنظيم والسياسية، 2014، صفحة 04

إن أهم إشكالية واجهتها الممارسة الفعلية لحزب الحرية والعدالة وعلاقته بالجماعة، كانت في الخلط بين الدعوي والسياسي، الأمر الذي أحدث خلافات عديدة في تنظيم الإخوان في مسألة الفصل في التمييز بين العمل الحزبي والعمل الدعوي. فبعضهم رأى في عدم وجوب الفصل بين العاملين لأن الإسلام دين شامل والسياسة جزء منه، والبعض الآخر رأى في أن التمييز بينهما أمر ضروري يتطلبه عمل مؤسسات الدولة الحديثة. غير أن الواقع أثبت تداخل في أدوار الجماعة المتنوعة، فعلى الرغم من تصاعد دورها السياسي قبل توليها الحكم، إلا أن أداء كواردها للسلطة السياسية أبرز ضعفهم وسلبيتهم. فأساس بناء شخصياتهم وفكرهم كان من خلال مناهج تركز على الأخلاق والروحانيات. بينما السياسة هي طارئ هامشي يتم التركيز عليه في مواسم الانتخابات. فالسياسة عند الجماعة فرع من عملها، عند حدوث مشكلة سياسية يتم تطويعها من منظور قيمي ويعاد

إنتاجها في قالب ديني بدلا من التعامل برؤية سياسية للمشكلة بشرحها وتحليلها.²⁹ (العناني ، 2018، صفحة 103)

في هذا السياق، أكد الكثير من الأعضاء التنفيذيين بالجماعة أن ممارسة السياسة بعد الثورة فرضت عليهم، حيث أن التغيير جاء فجأة بشكل لم تستوعبه كافة المستويات بالتنظيم الإخواني، ولم تتقبل بعضها هيمنة الدور السياسي عليها، وبدا واضحا من الأداء المرتبك في ما يخص مسالة الترشح للرئاسة أولا، ثم التعامل بمنطق العمل المعتاد للجماعة عند حكمها للدولة مع المجتمع وليس مع إدارة الدولة، وهذا ما يفسر حدوث نوع من الصدمة نتيجة حجم المسؤوليات والتحديات التي وجدت الجماعة نفسها أمامها من دون أي نوع من التهيئة لها حيث قفزت مراحل كان من المفترض خوضها أولا. فمن الناحية التاريخية حدد مؤسس الجماعة "البنّا" أهداف عملها كالتالي: تكوين الفرد المسلم، ثم الأسرة المسلمة، ثم المجتمع المسلم، ثم الحكومة المسلمة، فالدولة، فالخلافة الإسلامية، فأستاذية العالم، كما حدد مسارات التنفيذ على ثلاث مراحل هي: مرحلة الدعاية والتعريف والتبشير بالفكرة وإيصالها إلى الجماهير. ثم مرحلة التكوين وتخير الأنصار وتعبئة الصفوف من هؤلاء المدعويين، لتأتي آخر مرحلة وهي التنفيذ والعمل والإنتاج. لكن طبيعة الاستحقاق الذي فرضته احتجاجات 25 يناير وسقوط رأس النظام على إثرها، وما تبعها من تطورات في المشهد السياسي، أظهر فجوة وتداخل بين الأهداف ومسارات التنفيذ. فالجماعة تعاملت ضمنا مع الأهداف بوصفها مراحل، ففعليا لا يجوز الانتقال إلى مرحلة المجتمع -مثلا- قبل تحقيق الفرد المسلم والأسرة المسلمة. وهو ما جعل عملية التغيير عند الجماعة لا نهائية. كما انعكس على طبيعة مشروع الجماعة الأساسي كما وضعه مؤسسها، والذي يكون أساسه الخطوات البطيئة المتناقلة³⁰ (شلاطة، الاسلاميون في السلطة ، 2018، صفحة 174). وعليه، منحت الممارسة السياسية فرصة ظهور ما يعرف

بأزمة الخيال السياسي الضعيف لدى قيادات الجماعة غير القادرة على استشراق المستقبل. وقد تجلى في عدة أمور:

- عدم قدرتها على التعامل مع الاحتجاجات منذ البداية مما أثر في موقف الجماعة وعلاقتها بنتائج الاحتجاجات.
- قرار الترشح للرئاسة من دون الاستعداد الكافي بتجهيز ملف للرئاسة الجمهورية.
- عدم تحقيق استفادة حقيقية من تأسيس الحزب-توظيف كوادر في العمل الحزبي، فغالبا ما كانت رموز الجماعة الاجتماعية والدعوية توظف في الشعب والمناطق (مستويات البنية التنظيمية للجماعة) في المواسم الانتخابية، ومع حدة الاستقطاب فقدت تلك الرموز قدرتها على توجيه الناس والكثير من قيمتها المعنوية داخل مدنها وقراها، وأصبحت تقيم فقط بمدى تحقيقها لنجاح في الشأن الاقتصادي.
- فشل الجماعة في بناء تحالفات حقيقية داخل أجهزة الدولة الرئيسة (الشرطة والجيش والقضاء)، التي كانت تخضع إلى نوع من النفوذ المعاد للثورة لتشبعه بمخزون من الأفكار والقناعات الرافضة للإخوان والتيار الإسلامي.
- قيام الجماعة أثناء تواجدها بالرئاسة، بمشروعات اجتماعية كثيرة ومكثفة، لم تكن ترضي طموح المواطنين الذين كانوا ينتظرون منها خدمة على مستوى "دولة" لا "جمعية". بالمقابل أنهكت التنظيم الإخواني باستحواذ النشاط الاجتماعي جل وقته ومجهوداته، وأفقدته جزءا كبيرا من رأسماله الدعوي والسياسي³¹. (شلاطة، الاسلاميون في السلطة ، 2018)

4. تأثير فشل التجربة السياسية على مستقبل التنظيم الإخواني بمصر

1.4 تقييم الأداء السياسي للإخوان المسلمين أثناء الحكم:

كان من المتوقع إثر ما عرف بأول عملية انتخابية نزيهة وحرّة، عرفتھا الجمهورية المصرية بعد سنوات من الحكم التسليطي عن طريق انتخابات كانت تحسم قبل أن تجرى. إضافة إلى التغيير الجذري في توجهات الحزب الحاكم المنتمي إلى حركة الإخوان المسلمين، إلى أن مصر ستعرف تجربة سياسية جديدة وستكون نواة لإعادة توحيد الأمة الإسلامية من جديد. لكن كالعادة الواقع الممارساتي أثبت عدم صحة ذلك التوقع. فبعد مرور عام من حكم محمد مرسي لمصر، دخلت الأخيرة في العديد من الصعوبات والمشاكل التي عجز الحزب الحاكم برعاية جماعته من تخطيها أو إيجاد حلول مؤقتة لها.

على إثر ذلك اندلعت احتجاجات في 30 جوان 2013، حيث قيل إن عدد المتظاهرين فيها فاق عدد أولئك الذين احتجوا في جانفي 2011. وقد أصدر الجيش بعدها بياناً أمهل السلطات الحاكمة 48 ساعة لامتصاص غضب المتظاهرين، عن طريق اقتراح حلول لتلك المشاكل. غير أن الاحتجاجات استمرت وأعلن الجيش في 03 جويلية 2013 عزل الرئيس الإخواني المنتخب محمد مرسي، وطرح خريطة طريق جديدة لحكم البلاد تتمثل في تعيين رئيس انتقالي ووضع دستور جديد وإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية.

لم تكن المشاكل والصعوبات التي واجهت مرسي، سبباً رئيساً ووحيداً في سقوط حكمه فحسب، فثمة مجموعة من الأخطاء السياسية المرتكبة من الحزب الحاكم وحاشيته، المنتمين في غالبيتهم إلى جماعة الإخوان المسلمين، نحاول رصدها في النقاط التالية:

- عدم استوعاب الجماعة لطبيعة اللحظة التي انتقلت فيها من المعارضة إلى الحكم، فالرئيس الإخواني تعامل مع الدولة بمفهوم جماعة الإخوان، القائم على السمع

والطاعة، وهو المفهوم المختلف تمام عن مفهوم الدولة القائم على التنوع في التعامل مع الآخر لتعدد الفواعل من أحزاب سياسية وتيارات معارضة مختلفة وجب الاستماع إليها والتعامل معها. فالحزب الحاكم سعى في بداية ممارسته للسلطة إلى إقصاء الآخرين، الأمر الذي أدخل البلاد في دائرة التشتت والتفتت المجتمعي، وحتى الذين احتجوا على نظام مبارك تفرقوا أحزابا وتحالفات وانكسرت الوحدة الوطنية، وتفككت أغلبية عناصرها، كنتاج للغلو الديني والطائفي للجماعة. نشير إلى أن مرسى خلال توليه رئاسة البلاد لم يخرج عن ظل مرشد الإخوان المسلمين، فكثيرا ما ظهر أنه ليس صاحب القرار، خاصة مع الوجود الغامض والمؤثر في جل الاجتماعات والقرارات الأساسية للحكومة، لخيرت الشاطر وهو العضو الإخواني الذي كان قد رشح كأول خيار لخوض الانتخابات الرئاسية، لكن ملفه رفض من طرف اللجنة الانتخابية.³² (بان ، 2014، صفحة 44)

- ممارسة الجماعة سياسة التمييز على أساس الانتماء الديني لا الوطني الذي يقوم على مفاهيم المواطنة والمساواة. لذلك، تحولت مصر في فترة حكم الإخوان إلى كتل دينية وطائفية واجتماعية تفتقر إلى أواصر عضوية فيما بينها. إذ عجز محمد مرسى عن إثبات أن مصر الجديدة هي دولة قومية حديثة، تتسع للجميع دينيا وسياسيا. وهذا ما جعله عرضة لاتهامات المعارضة بأن التعديلات التي قلم بها كانت "تغيرات تجميلية" والحقيقة أن حكومته حكومة إخوانية. نؤكد في هذا السياق عن تراجع العامل الأيديولوجي لجماعة الإخوان المسلمين، فبعد توليهم الحكم ثبت أن شعارهم الرئيس "الإسلام هو الحل"، كان جزء من الدعاية السياسية للجماعة. التي استغلت فيها الدين للسيطرة على مشاعر المواطنين من جهة، وحشد القوى السلفية والجماعة الإسلامية إلى صفوفهم من جهة أخرى. لذلك برزت وهي على هرم السلطة عاجزة عن معالجة مشاكلها الأيديولوجية ومنها الهيكلية والسياسية³³ (المنى ، 2014).

- غياب رؤية مستقبلية تحاكي تطلعات الشعب المصري، وتساهم في تحول السلطة وتحقيق تنمية شاملة مستدامة. فمشروع النهضة الذي طالما تحدثت عنه الجماعة في برامجها أثناء تواجدها بالمعارضة، والخطط المتكاملة التي ستدار من كوارر حقيقية التي وعد بها مرسي. اتضح أنها مجرد أفكار تراكمت في أذهان الجماعة وسجلت على ورق، وعندما حان وقت التطبيق برز العجز على الأقل عن تجاوز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية القائمة في البلد. وظهرت كامتداد للنظام السلطوي المخلوع، في عدم قدرتها على وضع حل مبدئي يمثل قاعدة لرؤية مستقبلية. ففشلت حكومة مرسي ومعارضوه في السعي إلى أجندة مشتركة حول التنمية الاقتصادية، والوظائف، والمساواة في المواطنة، والتعددية السياسية والدينية، وحقوق المرأة، حرية التعبير والدين والتجمع. وظل وضع مصر الاقتصادي والسياسي خلال سنة حكم الجماعة كارثيا. بين سقوط حر للاقتصاد، وتراجع للاستثمارات واحتياطي النقد الأجنبي، كما ارتفعت مستويات البطالة، إلى جانب القبض على نشطاء معارضين للإسلاميين بتهمة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في التحريض على العنف. وكانت نقطة التحول الكبرى التي شابته مسار مرسي السياسي بمثيله مبارك، هو الإعلان الدستوري الذي أصدره مرسي في نوفمبر 2012، وحيد فيه النظام القضائي ومنح للرئيس سلطات غير مسبقة جعلته فوق أي رقابة، وجعلته يبدو رئيسا بعيدا عن الديمقراطية، يسعى للسيطرة على جميع جوانب الحكومة والحياة العامة، وأنه مع جماعة الإخوان المسلمين كانوا يمهدون إلى وضع مصر على طريق الدولة الإسلامية³⁴ (ج وبلي ، 2018، صفحة 55)

حقيقة لا يمكن تجاهلها، تضاف إلى أسباب إخفاق جماعة الإخوان المسلمين في إدارتهم للدولة المصرية، غير أنها خارج نطاق أخطائهم المرتكبة. وهي القطاعات الهائلة من المعارضة التي واجهها الحزب الحاكم، وكانت أغليبتها من بقايا نظام مبارك أو ما

يعرف بمؤسسات ورجال الدولة العميقة. في مقدمتهم الجيش والقضاء والعلاقة بينهما، حيث أن المحكمة الدستورية التي كان قضاتها معينين في عهد مبارك، شكلت الأداة الرئيسة المستخدمة من طرف الجيش، للحد من أي جهود لإعادة هيكلة الدولة، أو توسيع سلطة مرسى. نجد أيضا المعارضة من العلمانيين الليبراليين، حيث بعضهم ممثلين كأعضاء في حكومة مبارك والنخب الاقتصادية التي تشكلت في عهده، التي أرادت تدخل عسكري لإسقاط الحكومة المنتخبة واستعادة مصالحها، إلى جانب النشطاء المصريين الشباب الذين شعروا بالتهميش والاقصاء والمسيحيون المتخوفون من "أخونة الدولة".

2.4 مستقبل التنظيم الإخواني بمصر بين تفككه أو احياء نشاطه السياسي:

منذ سقوط نظام الإخوان بعزل الرئيس مرسى، والسياسات القمعية لنظام الانقلاب اتجه التنظيم الإخواني وهي تزداد بحدة. حيث قتل المئات من أعضائه واعتقل ألوف آخرون، وتم تنفيذ إجراءات على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية، للقضاء على أي نشاط يخص التنظيم. لتأتي نقطة التحول بإعلان الحكومة بتاريخ 25 ديسمبر 2013 الإخوان المسلمين تنظيم إرهابي. ليفر على إثره غالبية قيادة التنظيم في سابقة لم تحدث منذ تأسيس الجماعة -1928-، إلى خارج البلاد وينزلق التنظيم الإخواني بعدها في أزمة تنظيمية، ترتب عنها انقسام داخلي لتيارين أساسيين: تيار اسطنبول (تركيا) وتيار لندن (بريطانيا) إلى جانب بعض المجموعات الصغرى.

وجدت حركة الإخوان المسلمين بمصر - بعد تلك التطورات - نفسها أمام تحدي مركزي ينقسم إلى قسمين، أولهما، مدى قدرتها على إيجاد رؤية سياسية توجه وتحكم مسارها، بعد تحديد كيفية إدارة صراعاتها الداخلية. وثانيهما، مدى قدرتها على إدارة التفاوض مع النظام الحاكم في ظل استمرار المعركة الصفيرية بينهما. بالتالي إن الحديث عن أي مستقبل للجماعة في ظل هذا السياق يحتمل سيناريوان أساسيان هما:

أ- السيناريو الأول: تنامي نفوذ التنظيم الإخواني الدولي، وهو سيناريو تغذيه عدة عوامل تعتبر نقاط ضعف لحقت بالتنظيم الإخواني الداخلي بعد عزل رئيسه عن الحكم. على سبيل المثال: فقدان الشرعية القانونية والسياسية، تراجع مكانة التنظيم داخل تيار الإسلام السياسي بتفكك الدعم الإسلامي للإخوان عقب عزل مرسي، فقدان التماسك الداخلي وتفاقم أزمة القيادة التي اجبتها الصراعات الإعلامية بين الجيل القديم وجليي الوسط والشباب حول الأحق بالقيادة، واستراتيجية الحراك المثلى في مواجهة النظام الحاكم. في الواقع إن هذا العامل الأخير وضح الفساد الإداري والتنظيمي الذي ألقى بظلاله على جماعة الإخوان وأدى إلى تفكك نموذج التنظيم المثالي الذي أسسه حسمن البنا. بالتالي حدث فصل السلطة المركزية للتنظيم الإخواني بمصر لصالح التنظيم الدولي الذي يتوقع أن يتنامى نفوذه في ظل استمرار أزمات التنظيم³⁵ (فاروق، 2021). نشير في هذا السياق إلى أن التنظيم الدولي للإخوان المسلمين بالخارج يدير شؤونه هيكلا: الأول هو التنظيم الدولي المكون من قيادة منتخبة من بلدان مختلفة يوجد فيها الإخوان، يتبع هؤلاء القادة في قراراتها المرشد العام للجماعة. ويدار هذا التنظيم من لندن وكان أمينه العام إبراهيم منير (توفي عام 2022) وحاليا صلاح عبد الحق. والهيكل الثاني يعرف برابطة المصريين بالخارج، أسسها إبراهيم منير في مطلع الثمانينات بهدف إدارة شؤون أعضاء الجماعة المصريين خارج بلدهم. ووجد أُلوف من الأعضاء الذين فروا من مصر عقب أغلب الأزمات الناتجة من الصدام مع النظام الحاكم ملاذا في بلدان الخليج العربي، وقد دعموا الرابطة على مدى السنين بالمال والخبرات. وبعد 2013 أصبحت الرابطة تتخذ قرارات نيابة عن القيادة المسجونة بمصر حتى أنها أنشأت لجانا مركزية خارج مصر لتفعيل النشاطات المناهضة لنظام السيسي-الحاكم حاليا- في مجالات الإعلام والسياسة والقانون³⁶ (عياش، عفيفي، وعزت، 2023).

سيكون صعود التنظيم الدولي كقوة بديلة عن الفرع الهش للتنظيم في الداخل المصري، نوع من التغيير الشامل في الهيكل التنظيمي للجماعة وخروج القيادة المركزية من يد إخوان مصر إلى قيادات أخرى. وتشير بعد الاحصائيات إلى أنه من المتوقع ألا تتجاوز نسبة تمثيلهم المستقبلية في الهرم التنظيمي 40%. كما أن إجراء تعيين مصطفى طلبة قائم جديد بأعمال المرشد وهو يحمل الجنسية البريطانية، فضلا عن أن إبراهيم منير أيضا يحمل الجنسية البريطانية، يوضح كيف تغيرت حتمية أن يكون أعضاء القيادة في الجماعة مصريين الجنسية. وفي سياق آخر من المتوقع أيضا أن يسيطر قيادات التنظيم الدولي على المناصب التنفيذية في الهيكل التنظيمي من منطلق سيطرتهم على مصادر التمويل الخاصة بالتنظيم. فطالما تميز الاقتصاد الإخواني بكونه موجه لخدمة مشروع جماعة الإخوان المسلمين الفكري والسياسي فهو اقتصاد ميسر يميل نحو التدين. إذ سعت الجماعة إلى توظيف الدين لتنمية مواردها المالية وبناء امبراطورية اقتصادية قائمة على الأنشطة الاستهلاكية سريعة الربح.

فضلا على أنه اقتصاد معلوم منفتح على العالم الغربي، الأمر الذي سمح للجماعة بالاستفادة من الثغرات الموجودة في بعض الدول الغربية كملاذ آمن لتعزيز قدرتها الاقتصادية، وتطوير رؤية استراتيجية لغزو تلك الدول من أوروبا إلى أمريكا. حيث أصبحت تمثل صمام الأمان لمشروعها الشمولي، بالاستفادة من توظيف خطاب براغماتي يستوعب هوامش الحرية في الديمقراطيات الغربية، وينشد ترسيخ جذورها في الجاليات المسلمة المقيمة بمجتمعاتها. شكل هذا الاقتصاد أهم مداخل التنظيم الدولي لتحقيق أهداف الجماعة، وذلك من خلال الرهان على عنصرين أساسيين: تشكيل نخبة اقتصادية نافذة، وإنشاء مؤسسات مالية في الدول الغربية³⁷. (الحبسي، 2020)

هذه الاستراتيجية الجديدة للتنظيم الدولي من شأنها نقل الثقل السياسي والتاريخي للمشروع الإخواني من القاهرة إلى لندن رسمياً، واعتبار «إخوان مصر» فرعاً من التنظيم الدولي، الأمر الذي يلقى رفضاً قوياً من قبل شيوخ الجماعة، لا سيما الموجودة داخل السجون، والمعروفين بدعمهم لجبهة محمود حسين في إسطنبول.

ب- السيناريو الثاني: هو عودة حركة الإخوان المسلمين بمصر إلى المشهد السياسي كتيار، وهو يعتبر نوع من ضمان لبقاء واستمرار جماعة الإخوان بمصر دون النظر إلى ماهية ما سيؤول إليه التنظيم الإخواني. يقوم هذا التحول على المحافظة على أفكار الجماعة بعد تطويرها وتطويرها لتناسب مع الظروف الراهن-نظام حكم السيسي- وتتوافق مع المجتمعات الناقمة عليها بسبب التصاق صفتي العمل المسلح والإرهاب بسمعتها في مقدمتها المجتمع المصري. وعليه، أساس هذا السيناريو ومنه التحول هو تجاوز لأزمة الانهيار الشعبية والكرهية المجتمعية، من خلال البدء بالترديد في استعادة النشاطات والتجنيد عن طريق آليات جديدة بعيدة عن الملاحظات الأمنية.

على سبيل المثال: المراكز الثقافية والمراكز الإعلامية ذات الأذرع الإقليمية، إلى جانب مؤسسات العمل المجتمعي والطلابي أي الابتعاد عن كل الأنشطة التنظيمية للأسر الإخوانية. حيث ستقوم هذه الاستراتيجية بصناعة كوادرنخبوية تحمل توجهات الإسلام الليبرالي، والذي ستهدف إلى السيطرة على شريحة عمرية جديدة لتغذية أفكارها ورؤيتها بنشر إرهابات الفكر الأصولي.³⁸ (عمار، 2021)

يمكن اعتبار ما جاء على لسان أحد أعضاء الإخوان في البيان الذي صدر عن المكتب العام للجماعة عام 2019، دلالة على اتجاه التنظيم الإخواني نحو تنفيذ هذا السيناريو. حيث كشفت الجماعة عن استراتيجية العودة إلى المشهد العام بمصر عبر

أدوات جديدة مؤكدة الرغبة في التحول إلى تيار عام، حيث صرح العضو قائلاً: "لذا فإننا نعلن أن جماعة الإخوان المسلمين تقف الآن على التفريق بين العمل السياسي العام وبين المنافسة الحزبية الضيقة على السلطة، ونؤمن بأن مساحة العمل السياسي العام على القضايا الوطنية والحقوق العامة للشعب المصري، والقيم الوطنية العامة وقضايا الأمة الكلية، هي مساحة أرحب للجماعة من العمل الحزبي الضيق والمنافسة على السلطة، وسنعمل كتيار وطني عام ذي خلفية إسلامية، داعمين للأمة، ونمارس الحياة السياسية في إطارها العام، وندعم كل الفصائل الوطنية التي تتقاطع مع رؤيتنا في نهضة هذا الوطن في تجاربها الحزبية، ونسمح لأعضاء الإخوان المسلمين والمتخصصين والعلماء من أبنائها بالانخراط في العمل السياسي من خلال الانتشار مع الأحزاب والحركات التي تتقاطع معنا في رؤيتنا لنهضة هذه الأم".³⁹ (عمار، 2021)

في ظل عصر "الجمهورية الجديدة" التي تعيد ترتيب المشهد السياسي المصري من جديد، والقائم على توجهات أهمها القضاء التام على أي مرتكزات إخوانية في مفاصل الدولة المصرية عبر تشريعات قانونية ودستورية، تدرك جماعة الإخوان المسلمين تماماً أنها لم تعد أحد مكونات الحالة السياسية المصرية، وأنها لن تتمكن من العودة كرقم صعب في المعادلة السياسية الداخلية. لذلك، يتوجب عليها التعديل في الآليات والوسائل المتبعة في عمليات الاستقطاب لتحقيق مشروعها الأصولي وفقاً لأهداف جديدة، مع عدم التركيز على الوسائل القديمة في تنفيذ مشروع "أسلمة المجتمع والدولة" من خلال مزاحمة النظام السياسي الحاكم في السيطرة على مؤسسات الدولة.

5. خاتمة

وضحت التجربة السياسية للإخوان المسلمين بتوليهم حكم الدولة المصرية لمدة سنة (2012-2013). النظرة على المستويين النظري والعلمي، لطبيعة نموذج الدولة الإسلامية المستهدف تحقيقها من خلال مشروعهم "أسلمة المجتمع والدولة بمصر". حيث منحت فرصة إنشاء حزب سياسي من رحم التنظيم الإخواني اختبار مسلمات ودعوات ذلك المشروع القائم في الأساس على أفكار مؤسسيه البنا وقطب. في حين يركز الأول على تغيير القاعدة المجتمعية بتربية أسرة قوية مع المزاجية بالتغيير من أعلى بالمشاركة قدر المستطاع في الحياة السياسية سواء من خلال النقابات أو البرلمان. يقوم الثاني على التغيير بالسلاح وتبني فكرة الانقلاب من أعلى السلطة كأسهل طريقة لإقامة الدولة الإسلامية.

بأنت التجربة العملية بالفشل الذريع، وأثبتت افتقار ذلك الفكر إلى وضع تصور عملي لإدارة الدولة في حال إتاحة الفرصة لذلك، حيث كان التركيز على التنظير وغياب برنامج توقيتي محدد لقيام تلك الدولة الإسلامية. مما أدخل جماعة الإخوان المسلمين بمصر في ارتباك فكري وسياسي، أبعدها عن الأركان الرئيسة للدولة الموروثة من العهد التسلسلي لمبارك، نتيجة لغياب الكوادر الإدارية عن ذلك العهد التي كان من الممكن أن تمثل بديلاً فيها، الأمر الذي أنتج سيطرة فعلية للدولة العميقة في توجيه القرار السياسي، فضلاً عن غياب برنامج عملي للحكم بسبب غياب فكرة الثورة الشعبية كوسيلة للتغيير في تفكير الإخوان بحيث يترتب عليها تغيير في نظام الحكم يكونون هم الأولى في إدارة الدولة، وهذا ما يبرر تأخرهم في دعم التحولات التي طرأت بعد سقوط نظام مبارك، ثم سقوط نظامهم بعد سنة من الحكم.

إن فشل مشروع أسلمة الدولة المصرية للإخوان المسلمين، لا يعني بالضرورة نهاية التنظيم الإخواني أو تفككه، على الرغم من الأزمات الحادة (أزمة الشرعية، أزمة الهوية، أزمة العضوية) التي تفاقمت إلى أن أصبحت مستوطنة في كيانه. إلا أن أفكاره وروابطه التنظيمية غذت أكبر من أيديولوجية التنظيم نفسه، في ظل توفير الدولة لظروف استمرار تلك الأفكار القائمة على الدين والحنين إلى الماضي المجيد، وتبني سرديّة البطش الذي تمارسه الدولة ضد الجماعة، ومثله ضد الطبقات الوسطى والفقيرة -أغلبية الشعب المصري- من خلال سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. فطالما كانت جماعة الإخوان المسلمين في أفضل حالاتها الأكثر قرباً للشارع والأكثر شعبية من الدولة العسكرية المصرية، بالتالي يمكن اقتراح التوصيات التالية في حالة سعي الجماعة-جل حركات الإسلام السياسي- لتحقيق معادلة النجاح الشعبي والسياسي:

- الجمع بين الأصالة أو المرجعية المتمثلة في الكتاب والسنة والإجماع، والمعاصرة أي فقه الواقع وأخذ بأسباب العصر. فضلاً عن الثوابت أي ما علم عن الدين بالضرورة، وبالمتغيرات أي ما جعل فيه الشرع سعة لإعمال العقل وأخذ الرأي والمشورة لاختيار الأفضل من بين البدائل المتاحة. (الجمعاوي ، 2017، صفحة 250)
- انطلاق العمل من منظور إسلامي إلى العلن المؤسسي والابتعاد عن الخفاء التنظيمي، الذي يحيط بالحركة بشبهة الإرهاب والعمل المسلح.
- الفهم الصحيح للديمقراطية من طرف جماعة الإخوان المسلمين وغيرها من جماعات الإسلام السياسي، على أساس أنها منهج حياة بشري يختاره البشر لأنفسهم، لا أسلوب سياسي لممارسة الحكم. ذلك في مقابل أخذهم للإسلام كمنهج إلهي في الحياة. وعليه، فالمنهجان متضادان في الأصول وفي العديد من الفروع، فما أوقع حركة الإخوان المسلمين في التناقض هو ولوجهم في ديمقراطية تسيطر عليها أنظمة

علمانية هدفها من الديمقراطية علمنة المجتمعات الإسلامية بالقانون من خلال المشاركة السياسية للإسلاميين وتسريب مناهج ومفاهيم باسم الإسلام الوسطي.

6. الهوامش والمراجع

- ¹ ابراهيم اعراب، 2010، الاسلام السياسي والحدائة، المغرب: افريقيا الشرق 2.
- ² احمد بان ، 2014، الاخوان المسلمون: اغتيال حلم الخلافة، مركز المسبار للدراسات والبحوث .
- ³ احمد المصلي، 2002، رؤية الحركات الاسلامية لمفاهيم الديمقراطية والتعددية السياسية في العالم العربي ، تأليف الحركات الاسلامية اثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي ، ابو ظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- ⁴ احمد زغلول شلاطة ، 2014، الاسلاميون في مصر ازمان الفكر والتنظيم والسياسية، الرباط، المملكة المغربية : مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والابحاث .
- ⁵ احمد زغلول شلاطة، 2018، الاسلاميون في السلطة، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .
- ⁶ انور ابو طه، 2016، مازق الدولة بيت الاسلاميين والعلمانيين، بيروت: جسور للترجمة .
- ⁷ انور الجمعاوي، 2017، مفهمة الدولة عند الاسلاميين : قراءة في نماذج مختارة، تأليف مجموعة من المؤلفين، الاسلاميون وقضايا الدولة والمواطنة الصفحات 211-260، قطر : المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات.
- ⁸ جاسم سلطان، 2015، ازمة التنظيمات الاسلامية -الاخوان نموذجاً-، بيروت: الشبكة العربية للابحاث والنشر .
- ⁹ جمال نصار، ربيع، 2017، التجربة السياسية للاخوان المسلمين في مصر بعد ثورة يناير الدور التأثير وافاق المستقبل، رؤية تركية، الصفحات 134-154.
- ¹⁰ جمال نصار، 01 جوان، 2017، التجربة السياسية للاخوان المسلمين في مصر بعد ثورة يناير الدور والتاثير وافاق المستقبل ، رؤية تركية، الصفحات 135-154.
- ¹¹ جون اسبوزتيو، سون تمارا، و قول جون، 2019، الاسلام والديمقراطية بعد الربيع العربي ، بيروت : مركز نهوض للدراسات والنشر .
- ¹² حسام تمام ، 2010، تحولات الاخوان المسلمين: تفكك الابدولوجيا ونهاية التنظيم، القاهرة: مكتبة مدبولي .
- ¹³ حسام تمام، 2013، الاخوان المسلمين سنوات قبل الثورة ، القاهرة: دار الشروق .
- ¹⁴ حسن البنا ، 1984، مجموعة الرسائل ، المكتبة التوفيقية .

¹⁵ خليل العناني، 2018، المابعديات: الاخوان المسلمين نموذجاً، تأليف محمد ابو رمان، مابعد الاسلام السياسي : مرحلة جديدة ام اوهام ايديولوجية ، الاردن-عمان : فريديريتش ايبيريت.

¹⁶ رشا عمار، 27 ديسمبر، 2021، التحولات المستقبلية لجماعة الإخوان، إشكالية الانسلاخ من التنظيم إلى “التيار”.. كيف؟ تم الاسترداد من ترينديز للبحوث والاستشارات:

<https://trendsresearch.org/ar/insight/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84%D9%8D8%A9%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AE%D9%88%D8%A7%D9%86%D8%A5/?srsltid=AfmBOopUYuW>.

¹⁷ عبد الرحمن عياش عياش ، عمرو عفيفي ، و نهى عزت ، 2023، الاواصر الممزقة الازمة الوجودية للاخوان المسلمين من، 2013- 2022، الولايات المتحدة الامريكية : TCF press.

¹⁸ عمرو فاروق، 24 اكتوبر، 2021، الاخوان من عقدة التنظيم الى مسارات التيار الفكري ، تم الاسترداد من صحيفة روز اليوسف :

<https://daily.rosaelyoussef.com/395743/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AE%D9%88%D8%A7%D9%86-%D9%85%D9%86%D8%B9%D9%82%D8%AF%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85%D8%A5%D9%84%D9%89%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%B1>.

¹⁹ غيضان السيد علي، 19 06، 2018، مفهوم الحاكمية عند سيد قطب بين الجدل الديني والسياسي، تم الاسترداد من مؤمنون بلا حدود للدراسات والابحاث / قسم الدراسات الدينية:

<https://www.mominoun.com/articles/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D9%83%D9%85%D9%8A%D8%A9%D8%B9%D9%86%D8%AF-%D8%B3%D9%8A%D8%AF-%D9%82%D8%B7%D8%A8%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%AC%D8%AF%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D9%88%D8>.

²⁰ فتحي السيد احمد، 2016، حركات الاسلام السياسي وقضية الديمقراطية، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

²¹ فيكتور ج ويلي ، 2018، المحنة الرابعة: تاريخ الاخوان المسلمين في مصر 1968-2018، كامبرج : دار نشر جامعة كامبرج.

²² محمد جمعة، 02 05، 2018، الاخوانية الجهادية ، الابعاد الفكرية والعملية، تم الاسترداد من مركز

الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية : <https://acpss.ahram.org.eg/News/16611.aspx>

²³ محمد عفان، 15 اغسطس، 2026، اسلمة الدولة الحديثة -الاخوان نموذجاً-، دراسات سياسية ،

²⁴ محمد ولد المنى ، 14 أكتوبر، 2014، حركات الاسلام السياسي ، الافول والصعود: تجربة الحكم كشتفتها وازالت اوهاما كثييرة حولها، تم الاسترداد من مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة : <https://bit.ly/3PgkQKK>.

²⁵ منير اديب، 30 أكتوبر، 2018، بعد تسعين عاما من النشأة: تحولات العنف عند الاخوان المسلمين، تم الاسترداد من مؤمنون بلاحدود للدراسات والابحاث، قسم الدراسات الدينية:

<https://www.mominoun.com/articles/%D8%A8%D8%B9%D8%AF%D8%AA%D8%B3%D8%B9%D9%8A%D9%86-%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A7%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B4%D8%A3%D8%A9%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81-%D8%B9%D9%86%D8%AF-%D8%A7%D9>.

²⁶ نورة الحبسي. 2 نوفمبر، 2020، شبكات تمويل جماعة الاخوان المسلمين في الغرب : المظاهر والتجليات ، تم الاسترداد من تريندز الحوث والاستشارات :

<https://trendsresearch.org/ar/insight/%D8%B4%D8%A8%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AE%D9%88%D8%A7%D9%86%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%84%D9%85%D9%8A%D9%86%D9%81%D9%8A/?srsltid=AfmBOorQt1>.

²⁷ ياسر فتحي ، 11 سبتمبر، 2019، الاخوان المسلمين وثورة يناير، الجزء الثاني، ، دراسات سياسية المعهد المصري للدراسات السياسية، صفحة 25.